

فيما تم أسس التوقيع على اتفاقات شركة في الصناعات الغذائية، السكك الحديدية وإنتاج الفوسفات

1000 موعد اليوم لمتعاملين جزائريين وفرنسيين

أشرف الوزير الأول عبد المالك سلال صباح أمس رفقة نظيره الفرنسي مانويل فالس، على التوقيع على ثلاث اتفاقيات شركة تخص الصناعات الغذائية، النقل بالسكك الحديدية وإنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وذلك على هامش المنتدى الثالث للشراكة الجزائرية الفرنسية، في حين تقرر تأجيل التوقيع على اتفاق الشراكة ما بين "يوجو وسيتران" ومجمع كوندور والمجموعة الصناعية العمومية الوطنية للصناعات المعدنية "إيميتال" والفرنسية "إير ليكيد" إلى وقت لاحق. سلال دعا رجال الأعمال الفرنسيين إلى تحويل علاقات الصداقة بين البلدين، إلى علاقات اقتصادية، مشيراً إلى مجهودات الحكومة لتحسين مناخ الأعمال. من جهته، طالب مانويل فالس رجال الأعمال بتحويل عقود الشراكة إلى منتجات قابلة للتسويق عبر مختلف الأسواق العالمية.

• نوال ح



الوزارة بخصوص أربعة أو خمسة مشاريع، على غرار مشروع هام في الصناعة البيتروكيمياوية، الذي يجمع بين مجمع سوناطراك ومجمع "توتال" الفرنسي. من جهته، تطرق المدير العام لـ "بيزنس فرانس" السيد هنري باياساس، لأهمية المنتدى في طبيعته الثالثة، وهو الذي يشهد مشاركة العديد من رجال الأعمال وممثلين عن عدة فيدراليات فرنسية وجزائرية في مجال الصناعة والتجارة، وهو ما يعكس الديناميكية التي تعرفها الشراكة الجزائرية الفرنسية.

ويخصوص القطاعات التي ستستقطب اهتمام رجال الأعمال، تطرق هنري للفلاحة والصناعات الغذائية، الطاقات المتجددة، التكوين، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصحة، صناعة السيارات والنقل، مشيراً إلى تسجيل ألف موعد عمل اليوم بمناسبة تنظيم لقاءات ثنائية مباشرة ما بين المؤسسات المشاركة في المنتدى.

ويذكر أن المنتدى شهد هذه السنة تنظيم أول لقاء حول التكوين والتعليم المهنيين، وقد تم اختيار تجربة شركة إنتاج وتطهير المياه "سيال" كنموذج للشراكة ناجحة بين المجمع الفرنسي "سويساز" ومؤسسة الجزائرية للحمية والديوان الوطني للتطهير.

الترسوأي "سيستال"، الذي تم تدشينه شهر ماي 2015، بشراكة مختلطة بين المؤسسة الوطنية لإنتاج عتاد وتجهيزات السكك الحديدية (فيزوفيل) وشركة مترو الجزائر والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والشركة الفرنسية "إيميتال". أما الاتفاق الثالث فيخص إنشاء مصنع بالشراكة مع المتعامل الجزائري "جعدلي" للإنتاج الصناعي وتوطيب وتسويق منتجات "كوسيار" التابعة لمجمع "أفريل"، لتسوّق بالجزائر وباقى الدول الإفريقية.

مباحثات جارية للتوقيع على عدة اتفاقيات في المستقبل القريب

بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، تطرق وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب الذي حضر المنتدى رفقة وزير الاقتصاد والصناعة والرقمنة الفرنسي إيمانويل ماكرون، للمباحثات القائمة من أجل إنشاء شركة مختلطة بين المجموعة الصناعية العمومية الوطنية للصناعات المعدنية "إيميتال" والفرنسية "إير ليكيد" لإنتاج الغازات الصناعية لتلبية احتياجات مصنعي الحديد للحجار (عناية) وبلازا (جيبل). كما أشار بوشوارب إلى "قرب انتهاء المباحثات على مستوى

أجنبية تربط بين المؤسسات العمومية والخاصة، متمهدا بتوفير كل الدعم للنهوض بقطاعات كل الصحة، الصناعات الغذائية، النقل وخدمات تكنولوجيات الاتصال.

كما أكد فالس أن "البحر المتوسط لن يبعد المسافات ما بين البلدين، بل على العكس، سيكون جسرا للتقارب في شتى المجالات"، متمهدا بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب من حاملي المشاريع بالجزائر، للنهوض بأفكارهم وتحويلها إلى مشاريع استثمارية، تكون لها تنافسية في كل الأسواق الأوروبية.

على صعيد آخر، تطرق الوزير الأول الفرنسي لفتح المجال لأبناء الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر لإنشاء مؤسسات بالجزائر، مؤكدا أن لهذه الفئة طاقات وإمكانات كبيرة يجب أن تعطي لها الفرصة لإبراز قدراتها على أرض الميدان. ويخصوص اتفاقيات الشراكة الموقعة على هامش المنتدى يتعلق بروتوكول الانفاق الأول بإنشاء شركة مختلطة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية وأغذية الأتعام بالشراكة بين مركب الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية "أسمدال"، والمجمع الفرنسي روني، في حين يتعلق الاتفاق الثاني بتوسيع نشاط مصنع تركيب وصيانة عربات

وبمناسبة افتتاح أشغال المنتدى الذي استقطب 80 متعاملا فرنسيا و250 جزائريا، حرص الوزير الأول عبد المالك سلال على إبراز مدى تطور العلاقات الثنائية ما بين البلدين التي ما فتئت تتطور من سنة إلى أخرى، ليؤكد أمله في استغلال التجربة الصناعية الفرنسية كنموذج للنهوض بالاقتصاد الوطني، وعليه يجب على رجال الأعمال الفرنسيين اقتراح مجموعة من المشاريع الصناعية المربحة للطرفين.

وعزّج سلال في حديثه أمام رجال الأعمال، على التحول الاقتصادي الذي تبنته الحكومة منذ سنتين؛ قصد تنويع الإنتاج المحلي انطلاقا من الإمكانيات المتوفرة، مشيراً إلى أن الاستقرار السياسي وتوفر الكفاءات بالنسبة للبلد العاملة وسوق استهلاكية تحتوي على 37 مليون نسمة، تعد من بين الدعامات التي يبحث عنها رجال المال لتوسيع نشاطاتهم خارج بلدانهم. كما تطرق الوزير الأول

لمشروع إنجاز أكبر ميناء للحاويات بمدينة شرشال، الذي يجعل الجزائر مستقبلا قبة لكل المعاملات التجارية التي تربط أوروبا بالبحارة السمراء، وعليه "فقد حان الوقت للعمل سويا وتحويل كل الالتزامات والاتفاقيات إلى النشاط الصناعي والتجاري المنتج". على صعيد آخر، طالب سلال الحضور بـ "وضع شفتهم في الحكومة الجزائرية، والابتعاد عن كل شيء يؤثر سلبا على الصداقة التي تربط البلدين"، مؤكدا أن العلاقات الاقتصادية من شأنها مساعدة حكومتي البلدين على بلوغ الأهداف المنتظرة وتخفي الأزمة الاقتصادية العالمية.

من جهته، أكد الوزير الأول الفرنسي مانويل فالس أن السوق الجزائرية تفتح على المتعاملين الفرنسيين مشاريع ذات أهمية كبرى؛ بما يسمح بحلق علاقات اقتصادية استثنائية ما بين البلدين، مشيراً إلى أن فرنسا تعتبر شريكا رائدا بالنسبة للجزائر، فهي أول مستثمر أجنبي، ومصنفة في المرتبة الثانية كشريك اقتصادي بعد إحصاء نشاط 500 مؤسسة فرنسية صناعية و6 آلاف مؤسسة تنشط في المجال التجاري.

كما حثّ فالس انخراط الجزائر في ديناميكية حقيقية لتنويع الاقتصاد، انطلاقا من شراكة

جان مارك يان لـ "المساء":

مسؤولو "سوياز" قريبا بالجزائر لتقييم الشراكة



كشف المدير العام لشركة إنتاج وتطهير المياه "سيال" السيد جون مارك يان لـ "المساء" أمس، أن الحكومة تدرس حاليا ملف الشراكة بين "سوياز" الفرنسية ووزارة الموارد المائية والبيئة، ممثلة في مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، وذلك قصد تقييم نشاط شركة "سيال" التي تنشط في مجال التسيير المفوض للمياه منذ 10 سنوات بالجزائر العاصمة وخمس سنوات بتيغزة، مع العلم أن العقد سينتهي شهر أوت المقبل.

وعن مشاركة مجمع "سوياز" في المنتدى الثالث للشراكة الجزائرية الفرنسية، أكد جون مارك أن المسؤولين قرروا عدم الحضور، كونهم ينتظرون انتهاء الحكومة من تقييم الملف للمشاركة في لقاء موسع مع كل الأطراف للحديث عن النتائج المحققة.

وفيما يخص إمكانية تجديد العقد، لم يُخف مدير الشركة أمله في مواصلة مجمع "سوياز" نشاطه بالجزائر، وذلك قصد الحفاظ على المكتسبات، وضمان مواصلة عصرنه تسيير إنتاج وتوزيع المياه، مشيرا إلى تحصيل الشركة منذ بداية السنة، 100 بالمائة من مستحقاتها لدى الزبائن، وهو ما يؤكد عودة الثقة ما بين المواطن والإدارة.

• نوال / ح

DÉVELOPPEMENT DURABLE

Accord de partenariat algéro-français

Un accord de partenariat a été signé entre le ministre des Ressources en eau et de l'Environnement, Abdelouahab Nouri, et la secrétaire d'Etat française, chargée des Relations internationales et de la Biodiversité, Barbara Pompili.

L'accord intitulé «Déclaration d'intention dans le domaine de l'environnement» porte essentiellement sur la protection de l'environnement et le développement durable. «Je me réjouis de la signature de cet accord de partenariat avec l'Algérie, qui vient renforcer la coopération entre les deux pays et œuvrer à la protection de l'environnement», a indiqué M^{me} Pompili. «L'Algérie a joué un rôle capital à la COP21, et cet accord va dans ce sens. Il faut développer les énergies renouvelables pour garantir de réelles perspectives d'avenir», dira-t-elle. De son côté, Nouri a indiqué que les changements climatiques ne peuvent être contrôlés que par des accords de coopération effectifs. «L'accord, signé avec la secrétaire d'Etat, chargée des Relations internationales et de la



Ph : Archives

Biodiversité, vise à développer le secteur de l'environnement et le développement durable», a-t-il indiqué. Le ministre a affirmé que l'Algérie est déterminée à poursuivre ses efforts consentis lors de la COP21 en novembre

2015. «Aucun pays n'est épargné par le réchauffement climatique», a-t-il ajouté. Le réchauffement et le dérèglement climatiques, la pollution ont également fait partie des points abordés par les deux responsables. «Ces mêmes problèmes qui surviennent à l'échelle planétaire, à intensités différentes, nous permettent d'organiser, d'innover et de développer une économie propre et durable. Cet accord est donc important pour que nous puissions lutter contre le réchauffement climatique, tout en créant des activités et des emplois», a soutenu le ministre. L'accord stipule également de soutenir les capacités de surveillance de veille et d'alerte environnementale, tout en renforçant la préservation des zones côtières.

■ Walid Souahi

GHARDAIA, DIRECTION LOCALE DES RESSOURCES EN EAU ET DE L'ENVIRONNEMENT

Réhabilitation de la digue d'Ahbas

Situé à 4 km en aval de la localité d'El-Atteuf, l'ouvrage hydraulique "atypique", la digue d'Ahbas, construit en 1263, est classé tant sur le plan architectural qu'historique comme patrimoine matériel.

PAR BOUZIANE MEHDI

Les travaux de réhabilitation de l'ouvrage hydraulique ancestral la digue d'Ahbas, à El-Atteuf, fragilisé par les inondations qu'a connues la région du M'zab en octobre 2008, ont débuté fin mars, a indiqué la direction locale des ressources en eau et de l'environnement. Avec un délai de réalisation de 15 mois et un coût de 480 millions DA, ce projet de réhabilitation, qui sera confié à l'entreprise publique Hydro-Technique, traduit l'intérêt particulier qu'accordent les pouvoirs publics à la préservation du patrimoine ancestral "matériel et immatériel" de la région de Ghardaïa, c l a s s é "patrimoine sauvegardé".

Situé à 4 km en aval de la localité d'El-Atteuf, cet ouvrage hydraulique "atypique", qui a été construit en 1263, est classé tant sur le plan architectural qu'historique comme patrimoine matériel. Sa réhabilitation est dictée par son importance pour l'alimentation et la recharge cyclique de la nappe phréatique de la région, a expliqué, à l'APS, le responsable des projets de la même direction, Missoum Benritab, précisant qu'il a une longueur de 800 mètres linéaires (ml), une largeur de 7,5 ml en crête et 14 ml de largeur de l'emprise de la digue, pour une hauteur de 10 mètres, ce projet a vu son étude de réhabilitation confiée à un bureau d'étude spécialisé suisse.

Ayant été achevée et approuvée, l'étude en question a été conceptualisée conformément aux chartes de Venise, Boulogne et de Florence, portant sur la conservation et la restauration des monuments et



sites historiques et culturels, a encore fait savoir le même responsable à l'APS, soulignant qu'elle s'articule sur la conservation de la valeur patrimoniale initiale de la digue d'Ahbas, en permettant de distinguer les parties originales des parties remplacées, afin que la restauration ne falsifie pas le document d'art et d'histoire de ce patrimoine hydraulique ancestral.

M. Benritab a expliqué que les travaux consistent à colmater la brèche centrale de la digue qui a cédé sous l'effet d'un débit de pic supérieur à 1.000 m3/seconde, enregistré durant la crue qu'a connue la région de Ghardaïa en octobre 2008, ainsi que la restauration et le renforcement du déversoir et de la rive droite de l'oued à la hauteur de la digue. L'ouvrage, dont le corps de la digue est formé d'argile limoneuse, permet d'emmagasiner quelque 3,5 millions de m3 d'eau destinées à la recharge du niveau piézométrique de la nappe phréatique et à répondre à la rareté de l'eau d'irrigation des jardins et palmeraies de la commune d'El-Atteuf, selon le même responsable, qui a affirmé qu'une fois les travaux achevés, cet ouvrage favorisera, au même titre que les trois digues de rétention édifiées en Amont de la vallée du M'Zab, un débit d'infiltration important des eaux de crue dans la nappe ainsi que l'écoulement des eaux de remontée,

en évitant l'asphyxie du système racinaire des palmiers.

Effectuée avec la participation de la société civile locale, l'étude de la réhabilitation de cette digue permettra, outre d'assurer la protection de la région et les équipements existants (routes, stations d'épuration, etc.) contre les inondations, de protéger les palmeraies et autres périmètres agricoles situés en amont de l'érosion, a relevé le chef du projet.

Dans le cadre de ce projet, les efforts conjugués visent, en plus de la réhabilitation de cet ouvrage hydraulique ancestral, la gestion et la préservation de l'eau et des sols, en réduisant l'érosion hydrique, ainsi que la réhabilitation du couvert végétal et l'amélioration des potentialités fourragères de l'espace pastoral au profit de la population de la commune d'El-Atteuf et générer une plus value, a fait savoir l'APS, ajoutant qu'il est attendu aussi de ce projet de réhabilitation non seulement une contribution à l'amélioration des revenus et de la qualité de la vie de la population locale, mais aussi la création d'emplois, la protection des exploitations contre les effets des inondations, mais aussi une solution aux déséquilibres écologiques constatés ces dernières années dans la région et la protection du système oasien en aval de la digue.

B. M.

ينتهي معاناة سكان الفلاي ببجاية في التزود بالماء تزويد البلدية بمياه سد تيشيخاف قريبا



أكد السيد عقاد المسؤول الأول لبلدية الفلاي، أن مشروع تمويين السكان بمياه سد تيشيخاف بلغ نهايته، حيث تم إنجاز خزانات المياه ووضع الهياكل والأجهزة الكهربائية والتقنية

بجاية:

بن النوي توهايمي

وأضاف عقاد أن جلب الماء من سد تيشيخاف، سيسمح بتحسين تزويد سكان المنطقة بالماء الشروب، ويجعلهم في مأمن من الحاجة إلى هذه المادة الحيوية التي تعتبر أساس الحياة، والوضعية الحالية للبلدية ليست بالسيدة من حيث التزود بمياه الشرب عبر واد الكومام، فتوزيع المياه، حسب نفس المتحدث، يتم بشكل دائم لخمس قرى تضمها البلدية المذكورة.

وأكد رئيس البلدية أن مصالحه تسهر على حل مشكل تسريبات المياه، حيث كلف دورية قائمة مهمتها المتابعة والمراقبة اليومية، لتحديد مواقع التسرب ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، مضيقا أن البلدية استفادت من

الماء لمواطنيها ولما لا تحسين أساليب توزيعه.

وفي سياق المشاريع المبرمجة أكد رئيس البلدية له الشعب أنه تم في إطار التنمية العمرانية الجوارية الموجهة لفئة الشباب إنجاز أربع دور شباب تم إنجازها خلال السنوات القليلة الماضية، في بمرتضعات «إيزغاده» وآيت داود، وعلى مستوى المنطقة الحضرية بمقر البلدية، وهي تعتبر دار الشباب الوحيدة التي تعرف نشاطا و تستقبل شباب المنطقة. مؤكدا حرص مصالحه من أجل تنظيم و ضمان تسيير هذه الفضاءات الثقافية والترفيهية، الموجهة أساسا لفئة الشباب، حيث تعتبر هذه المؤسسات مقصدا للكثير لهم، والملاذ الوحيد الذي يلجؤون إليه، من أجل تبادل الأفكار والتسلية والترفيه، خاصة وأن القرى تشهد عزلة بالمقارنة مع المدن.

تغطية مالية، تم إستغلالها في القيام بمختلف الأشغال، التي من شأنها تصليح قنوات توزيع المياه التي تزود كل قرية «إيزغاده» وآيت داود، كما تم صرف غلاف مالي قدره 7مليون دينار من أجل تأسيس قناة مقر بلدية الفلاي، والمشروع لازال في طور الإنجاز حسبما أفادنا به المسؤول الأول للبلدية المعنية.

مع العلم أن 50 بالمئة من السكان مستفيدون من المياه الصالحة للشرب، يأتون بشكل منظم للشركة الوطنية لتوزيع المياه وذلك لتسديد فواترهم، ويقتنم رئيس البلدية فرصة هذا اللقاء، ليوجه نداء إلى كل المواطنين الترافضين دفع القواتير، حيث يطالبهم بترك هذا التصرف الغير حضاري، فالماء نعمة والتزود به يوميا يعتبر إنتصارا في حد ذاته، لذا يجب المواظبة على دفع فاتورة الماء، لأن ذلك يساعد البلدية على توفير